

رؤية في إستراتيجية تجديد دور المكتبات في ظل الذاكرة الرقمية

التعليم والتكوين من منظور الثقافة عند مالك بن نبي

أ : باشوية سالم - جامعة الجزائر

لقد توالى التطورات في المجالات التقنية بشكل كبير، كنتيجة منطقية وطبيعية لعملية التفكير الذي يتطور ويزداد سرعة أكثر فأكثر نتيجة للتراكمات التي يفرزها من حين لآخر، مما سمح بهبوب رياح التآلية (أو الحوسبة، الأتمتة)، ووجدت المكتبات غليلها في الحاسوب الذي يوفر الكثير من الخدمات والذي يمكن إنجاز الكثير من الأعمال الروتينية به، فشمرت سواعد أمناء المكتبات إلى التمكن من أساسيات الحاسوب وتقنيات الشبكات (كمهارات جديدة) من أجل تحسين الخدمات من خلال تنويع المداخل وجعل حقول التسجيلة الببليوغرافية إحالات⁽¹⁾ مباشرة وسريعة إلى وثائق أخرى ذات العلاقة بالموضوع في مجموعات المكتبة، وحتى في خارجها.

ومع التطورات المتلاحقة، وما أتاحتها من حلول، ليس في أدوات البحث الببليوغرافي في فحسب، وإنما على مستوى تشكيل المحتوى، فإنه أصبح أمام المكتبي نوعاً آخر من مصادر المعلومات، تمتاز بأنها أكثر ديناميكية ومرونة وتلبية لحاجيات المستفيد. وقد شكّلت هذه البيئة التكنولوجية الجديدة واقعا آخر يفرض على مؤسسات المكتبات والتوثيق والمعلومات (بالخصوص الأمناء) تكييف استراتيجياتها التكوينية والتدريبية والتعليمية حتى تستجيب لمتطلبات هذا النوع الجديد من المكتبات، كتدعيم الأعمال والأنشطة الأساسية وإضافة مجموعة من المهارات⁽²⁾

(1) رياض بن لعلام . تحولات العمل التوثيقي في مجتمع المعلومات: التحديات وأدوات العمل الجديدة بالنسبة للمكتبات الجامعية . - "مجلة المعلومات العلمية والتقنية" . - مج 11، ع 1 (2001) . - ص 8 - 27

(2) المهارة عبارة عن قدرة أو قوة مكتسبة تساعد الإنسان على القيام بعمله بطريقة فعّالة ومؤثرة.

اللازمة لتحقيق الجودة في الأداء، ومحاولة إدارة اللعبة السوداء في المكتبة الرقمية، والظهور بمستوى راقى في تقديم الخدمة المعلوماتية للمستفيدين.

ولا يتسنى هذا إلا بالتعليم والتدريب المستمرين، اللذين يمثلان تحدياً كبيراً للمؤسسات الأكاديمية التي سيقع على عاتقها العبء الأكبر في إعداد المورد البشري الكفاء واللازم (كمّاً وكيفاً) من ناحية تدريس المهارات الجديدة التي من شأنها إكسابهم القدرة على التعامل مع البيئة الإلكترونية بوعي كافٍ.

سنحاول في هذه الورقة أن نبرز بعض معالم الخطة المنهجية، التي يمكن توظيفها في عملية الانتقال واستثمار مميزات وخصائص البيئة الرقمية الجديدة، التي باتت أمراً لا مفرّ منه، وأضحى جزءاً من الكيان الثقافى والمعرفى لمجموع أفراد المجتمع.

تتفاعل المجتمعات البشرية -اليوم- أكثر من أي وقت مضى بوتيرة تميّزت بالسرعة والكفاءة في صناعة المخزون الاجتماعي والفكري... للأفراد، من خلال التكنولوجيا التي أضافت قيمة فنيّة على التفاعل، وبالتالي فإن المجتمعات أصبحت تكرّس ثقافتها وتقاليدها بأدوات المجتمع الحاضر ومستقبله، لكن الهدف والغايات تبقى واحدة، إثبات الذات.. ومهما كانت الخلفيات، فالغالب دائماً يبحث في أن يكون مخزونه الحضاري حمولة تغار منها الشعوب الأخرى.

سننترق في هذا المحور، إلى الخطة الإستراتيجية الحضارية التي قد تساعد مكتباتنا في ضوء الموجة الرقمية التي اكتسحت عالم المكتبات بشكل عام، في تسجيل حضورها كمرحلة لممارسة التأثير ضمن البيئة الجديدة التي تحدّها الحدود الجغرافية والزمانية والمكانية، ففي الوقت الذي تقود المكتبات الوطنية والجامعية سياسة بلادها في استثمار تكنولوجيا المعلومات في الحفاظ على ذاتها أو كيانها الحضاري، نجد العكس في بلادنا، وإن وجدت فهي خارج الأطر الرسمية المكتوبة.

ومن هذا المنطلق لابد من إعطاء تصوّر للدور (الحضاري) الذي يمكن أن توظفه المكتبات في قيادة كل هذه المؤثرات لتجعل منها أرضية صلبة وقوية في الحفاظ على البعد الحضاري للبلاد.

وإذا عدنا إلى الوراء فإننا نجد أن حركة الرقمنة ما هي إلا وجه من الأوجه الحديثة في ممارسة الفعل الحضاري على الأمم الأخرى، ونجد أن هذه الحركة بدأت

كلّها من محور الثقافة والتراث ومن الخلفية المحلية لهذه البلدان، فالمستقرئ للمشروعات الغربية يجد أنها انطلقت من مخزوناتنا الثقافية والتراثية.

حتى وإن لم تظهر الخفايا الحقيقية لهذه الحركة العلمية والتكنولوجية جلياً، إلا أنها تهدف في غالبها إلى "قولبة" العالم وتنميته، من وجهة الثقافة الأحادية، مما يسمح لها في تحديد وتوقع المنتجات الثقافية الموجهة للاستهلاك.

فالرقمنة إذا بهذا المعنى شكل ينبغي علينا استغلاله أيما استغلال في صياغة خطة التجديد الثقافي من خلال مؤسساتنا التوثيقية والمعلوماتية. وحتى تكون لهذه المؤسسات الوثائقية والمعلوماتية (المكتبة مثلاً) المحورية في الخطة الثقافية، من باب التكوين والتعليم، ينبغي أن تكون التهيئة على مستوى الأبعاد الكلية التالية:

- محور بناء البيئة المعرفية.
- محور بناء العلاقات العامة.
- محور بناء المنظومة السلوكية.
- محور بناء منظومة المهارات.
- محور بناء المنظومة الوقائية (ممارسة اليقظة)

أولاً: محور بناء البيئة المعرفية.

إن بناء المنظومة المعرفية، يستوجب علينا التذكير أنها تتشكل من أربعة عناصر، منظومة المبادئ، الأفكار، المنهجية، والقدرات، والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل، فيما يلي:

أ- **بناء منظومة المبادئ:** في هذا المحور ينبغي مراجعة الموروث المعرفي والمنهجي الذي أصاب مسيرتي مؤسساتنا التوثيقية والمعلوماتية.. والعمل على إعادة تصوّر للمبادئ السامية لرسالة المكتبي والمكتبة، لما لحق بهذا التصوّر من شوائب ورسوبات مؤهت حقيقة هذه المؤسسة وميّعت جوهرها، من جرّاء الهوة والانفصام بين النظري (التكوين) والعملي (الميدان) الذي غيّب الأبعاد والمبادئ الأساسية عن أصلها.

إن المشكلة في هذا الجانب ليست أن نعلّم المختص في المكتبات والتوثيق والمعلومات حقيقة هو يعلمها، ويملكها، وإنما المهم أن نرد إلى هذه المسلمة فاعليتها وقوتها الايجابية وتأثيرها في قضايا المجتمع وذاكرته.

إن مهمتنا هنا هي أن لا نحاول البرهنة على ملائمة وجدية تخصص المكتبات والتوثيق والمعلومات بالنسبة للطلاب، وإنما أن يساهم هذا التكوين في إشعاره بمدى ملامستها لواقعه وواقع أمته ومجتمعه، ونملاً به نفسه باعتبارها مصدراً للطاقة والبذل.

ب- **بناء منظومة الأفكار:** حيث يجب أن يزود المتكون بمنظومة فكرية سليمة وصحيحة، خالية من الأوهام الفكرية والنفسية، حيث يقوم تفكير المتكون على منطقية تكون وتشكل الأشياء وفهم جدليتها الطبيعية، واعتبار ما يتكون عليه أحد العناصر المكملة والتي لا يمكن الاستغناء عنها. لأن سلوك الإنسان هو ترجمة وإعراب وصورة لأفكاره واعتقاداته، لذلك فالتخصص "الناجح" هو الذي يملك كم هائل من الأفكار التي تتشطله وتقويه، لا بقدر ما يملك من طلاب وقاعات ووحدات تدريسية.

لهذا يمكن أن نقول أن من أسباب "تقزيم التخصص" وفقدانه للدعامة النفسية يعود إلى غياب المنظومة الفكرية التي تؤطر له بشكل فعال، حيث نخلص في هذا المقام إلى أن المنظومة الفكرية تركز على محورين:

- المضمون المعرفي: الذي هو عبارة عن مجموعة من المعارف عن المعلومة أو الوثيقة وكيفية تشكلها ومناطق سيرورتها واستمرارها.
- المضمون المنهجي: والتي هي محور النقطة التالية.

ج- **بناء المنظومة المنهجية:** وتشمل على الآليات التي تمكنه من تحصيل المعارف والتحقق منها، والإحاطة بكيفية عملها وسبيل الاستفادة منها.

إن بناء القدرات الفكرية على الطريقة المنهجية تعدّ من بين الخطوات المهمة، ذلك حتى تبقى الجهود المبذولة تنساب وتسير في سياقها الطبيعي الايجابي، لأن الخطأ المنهجي أفضل من الصواب الفوضوي، وقد تؤدي الحلول الجزئية إلى حل شامل للمشكلة عندما تكون منهجية، وقد تخيب الحلول الشاملة عن إيجاد الحل لافتقارها إلى الضوابط المكتوبة.

فبالعمل المنهجي المشترك والعمل الجماعي المقنن يمكن أن نحافظ على المضمون الفكري للتخصص، وإعطائه الفعالية العملية، والحفاظ على المكتسبات المحققة، لأنه إذا نظرنا إلى الكثير من الأعمال والنشاطات التي يقوم بها المهتمون بالتخصص نجد فيها حسن النية والقصد، ولكنها تفتقر إلى المنهجية في العمل

الجماعي والموحد، ولأن المرحلة هي مرحلة "القوة الجماعية" لا "الفردية القاصية" بل وقد تم الإعلان صراحة عن عدم جدوى الجهود الفردية المعزولة لأنها تبقى بعيدة عن وتيرة العمل الجماعي وعن طموحات وتحديات الألفية والعالم الخارجي.

لذلك فالرقمنة كحركة فكرية، وسلوكاً ظاهراً في المكتبات لا بد أن يرتكز على هذا الصواب المنهجي بدءاً من طريقة التعامل معها، إلى استثمار واستغلال نتائجها.

د- **بناء منظومة القدرات النقدية:** ويقصد ببناء القدرات النقدية تمكين الفرد المتكون من امتلاك القدرة الفكرية والنفسية والمنهجية على إدراك مناحي القوة والضعف في مؤسسة المعلومات، وفي غيابها وزللها على المستوى العام، مع تنمية روح المبادرة في بناء حركة المراجعة والتقييم من أجل خلق ديناميكية لتصويب الفهم وتسديد الخطط والمشاريع وتأطيرها لاستباق الخلل وضمان الوقاية المبكرة لمؤسسات التوثيق والمعلومات.

فالقدرات النقدية والتقييم أداة تسييرية هامة في حياة مرافق المعلومات، فهي بمثابة عامل تطهير جوهري مستمر من أسباب الفشل والأخطاء والفوضى.

بل إن غياب هذه القدرات النقدية في منظومة التكوين أو في مرفق المعلومات يعدّ خطراً حقيقياً، لما يفوّت من الفرص والإمكانيات الايجابية، وعدم تفتنه إلى التهديدات الحقيقية والمحتملة.

ولا يمكن لعملية النقد أن تلعب دوراً ريادياً ما لم يكن هنا تمهيداً (إدارياً) صريحاً وغير ملتويّاً في تععيد هذه العملية، فالنقد لا بد أن يرتقي إلى درجة الواجبات من الدرجة الأولى على المشرفين على مرافق المعلومات أثناء المنظومة التكوينية.

وعندما يكون النقد عبارة عن "طابو" فإن المنظومة المعرفية التي إذا ما استوعبناها في طريقنا نحو التكوين والتأصيل نكون قد وضعنا لبنة متينة في توضيح نقطة البداية، في عملية بعث حركية مؤسساتنا المعلوماتية.

ثانياً: محور بناء منظومة العلاقات العامة:

يتشكّل الإنسان من جانبين، يؤسسان حياته وهما الجانب المادي والجانب الروحي، وعليه فإذا اعتبرنا المؤسسات التوثيقية من حيث نشأتها وتطورها وسيورتها

وتأثيرها في المجتمع شبيهة بحياة الإنسان⁽¹⁾، فإن لها جانبان أساسيان أيضا وهما جانب المحتوى (الجانب المادي في حياة الإنسان) أو ما يعبر عنه بالرصيد الوثائقي والمعلوماتي، وجانب إنساني (الجانب الروحي عن الإنسان) يتعلّق بالعلاقات العامة والأخلاق المهنية. ولا يمكن للمكتبة أن تحقق أهدافها بدون تكامل هذين الجانبين.

فالعلاقات العامة في المؤسسات التوثيقية (بخاصة) تعبر عن الجانب الروحي، والتي برزت نتيجة التغيرات المتعددة التي تولدت بين تفاعل العاملين وطبيعة المؤسسة التي يشتغلون فيها، فالجانب الروحي (الإنساني) محاولة لخلق الجانب الديناميكي في نفسية الإنسان العامل، وتدفعه إلى تحقيق الإنجازية المهنية بكفاءة.

إن الشيء الذي يجعل من المؤسسة (المعلوماتية) تسير بوتيرة طبيعية، ودون اللجوء إلى ممارسة دور "الشرطة المهنية" هو تنمية روح الإنتماء، وجعل وحدة المعلومات أو التوثيق وحدة إجتماعية يجب المحافظة عليها، بالصورة التي نحافظ بها على ممتلكاتنا الشخصية.⁽²⁾

ومن أجل رسم الخلفيات التي تمهّد وعليها يقع بناء هذه العلاقات الإنسانية في بيئة العمل، يستحسن التطرق إلى العناصر التالية:

- محور العمل: بمعنى أن علاقة العامل بعمله أو الطالب بالتكوين الذي يتلقاه ينبغي ان يكون على أساس بعد شامل وواضح، فلا ينبغي أن ينظر العامل أو المتلقي على أساس أنه يعمل من أجل يوظّف ويتلقى أجراً...، أو يدرس من أجل نزوات ورغبات شخصية بحتة، وإنما ينبغي أن يكون ارتباطه بالمقصد العلمي الأول الذي من أشكاله خدمة البلاد والعباد، وتطوير قواعد ومؤسسات المجتمع وتمتين ركائزه.

(1) ذلك إذا نظرنا إلى المؤسسات التوثيقية على أنها تمارس عملية الإتصال، واعتبارها في كثير من الأحيان الطرف المرسل في الحلقة الاتصالية، وبالتقريب فإن الفكرة تميل إلى محاولة استثمار أفكار مدرسة "بالو ألتو" في الإتصال الشخصي.

(2) فهذا العنصر يمكن ان تكون التجربة اليابانية نموذجاً جيداً بالدراسة والاستكشاف، وخرزناً سلوكياً ومعرفياً لتنمية روح الإنتماء للمؤسسات عامة والتوثيقية والمعلوماتية بالخصوص. فالمتتبع لسلوكيات أو العلاقات العامة في المؤسسات اليابانية يكتشف ذلك الإهتمام البالغ بالمؤسسة كما لو أنها ملكية خاصة من ناحية الخدمة والتضحية من أجل تطورها، وليس على أساس الإنتفاع الخاص.

فالسؤال يطرح نفسه، مالذي يجعل الفرد الياباني يتحرك بهذه القوة في بيئة العمل؟

- **محور المراقبة:** وتعني استشعار القيم العليا والواجب المهني الراقي، بالإضافة إلى نداء الأمة أو البلاد القاضي بمضاعفة الجهد والبذل من أجل إثبات الذات على مستوى الثقافة العالمية.

- **محور المحاسبة والتقويم:** يقصد بها محاسبة المؤسسة التوثيقية لنفسها وممارسة فعل المراقبة والمحاسبة والتقويم باستمرار، حتى تكون السيورة دائماً في سياق الأخطاء المنهجية، والابتعاد عن الفوضى المهنية المنظمة.

- **محور النصح والتشاور:** حيث يتم بناء القدرات الفكرية وتصحيح المفاهيم ووجهات النظر حول الكثير من الأعمال والنشاطات التي تقوم بها الوحدة، فالأهداف تختلف من وحدة إلى أخرى بحسب عاملي المكان والزمان. وهذه الأرضية تعد جديرة بالاهتمام من حيث تنمية مهارة تعدد الآراء وقبول حوار الآخر وآرائه، وتنمية الحسّ الانساني العالي بين أعضاء الوحدة الواحدة.

إن إدراك العلاقة القائمة بين مؤسسة العمل، والعامل يعدّ محوراً أساسياً وهاماً في توضيب الفعالية الإنجازية بعيداً عن القيود المهنية التي تجعل من العامل يشعر بأنه مراقب في كل زاوية وفي كل لحظة.

ثالثاً: محور بناء المنظومة السلوكية

تمثل الوحدة التوثيقية أو المعلوماتية وحدة إنسانية من حيث تركيبها البشرية، وباعتبارها تكتل من العاملين لأجل غاية واحدة، وهي خدمة القارئ وتلبية حاجات المستفيد من المعلومات والمعرفة.

ولما كانت السلوكات مظهراً أساسياً في هذا الشأن فإن مؤسسات التوثيق (المكتبات) ستكون مجبرة على إزالة التتميط المقصود للسلوك المكتبي، وحتى تصنعه في بعض الأحيان. بمعنى أن سلوك المكتبي يعبر في كليته على مكانة المؤسسة التابع لها، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تشكل في مجموعها السلوك المكتبي الوطني وصولاً إلى نموذج الأمة.

إن بناء "السلوك المكتبي السوي" ومحاولة الإرتقاء به في تقديم الخدمة، يعدّ من التحديات الملحة في أجندة العاملين بها، إضافة إلى الجهد المبذول من ناحية بناء المحتوى الأكاديمي والمهني.

فالسلك المكتبي السوي مطلوب من الناحية المنهجية في الارتقاء المعرفي والروحي السابق ذكرهما، ذلك أنه مطلوب لذاته كسلوك أخلاقي بشري قبل أن يرتبط بالمؤسسة.

والسلوك حسب مالك بن نبي، "هو استخراج أقصى ما يمكن من الفائدة من الوسائل المتاحة"⁽¹⁾ ومهما كانت هذه الوسائل قليلة وبسيطة فإنه يمكن خلق نماذج سلوكية "مهنية" مقبولة، لأن صناعة التاريخ تبدأ من القيام بالواجبات البسيطة الخاصة بكل عمل أو زمن، ومن الخطأ أن نتظر الساعات الحاسمة أو المعجزات الكبيرة، لذلك فالرقمنة كسلوك إضافي في تقديم الخدمات حسب Ollendorff Christine⁽²⁾ لا يمكن أن يحدث فجأة، وإنما يقتضي المرور على الكثير من الأبجديات المنهجية في بناء النموذج المكتبي الناجح.

فعندما تذهب أعمالنا ونشاطاتنا اليومية في العبث والمحاولات الهائلة، تصير مؤسساتنا التوثيقية والمعلوماتية كحتمية في حالة من اللامبالية، من جرّاء افتقادنا إلى الضابط الذي يربط حركيتنا بين العمل وهدفه، وبين السياسة ووسائلها، وبين الثقافة ومثلها، وبين الفكرة وتحقيقها.

يكسب الطابع الجمالي في الفرد أو المؤسسة مكانة هامة، فهو يدفع الفرد إلى النزوع نحو "الإحسان" في العمل، والبحث دائماً عن الجانب الذوقي والجمالي في تأدية العمل وممارسة البناء، ذلك أن الحس الجمالي هو منبع الأفكار والإبداع والذي أجمع الكثير من الباحثين أنه من المهارات التي يجب توطئها داخل مؤسسات التوثيق والمعلومات. وبناء السلوك السوي ينطلق أيضاً من تخليص الفرد من عقدة النقص والإحساس بالحاجة والوصاية، والميل إلى التقليد، من جهة، وتثبيت قيم المنافسة في الممارسة

(1) مالك بن نبي؛ تر. عبد الصبور شاهين، عمر مسقاوي. شروط النهضة. - دمشق: دار الفكر، 1987. - ص. 145

هناك الخدمات القاعدية، والخدمات الإضافية والخدمات التكنولوجية التي أضافتها واقتربت بتكنولوجيا المعلومات. أنظر:

(2) Ollendorff, Christine, « L'offre de service en bibliothèque académique : Un essai de modélisation », BBF, 1999, n° 4, p. 47-54

[en ligne] <http://bbf.enssib.fr> Consulté le 7 avril 2008

الجديفة في خدمة المستفيد، والتحاشي عن ارتياد آفاق المجهول، وشق الطرق الجديدة للمجتمع، والاستقلال الفكري في نفس الفرد، لأن التاريخ يبدأ عندما تسكن هذه القيم في نفسيته وتستقر في محيطه الاجتماعي، وفي هذا السياق فقد أشار مالك بن نبي إلى هذا المعنى بقوله "إن التاريخ لا يُصنع بالإندفاع في دروب سبق السير فيها، وإنما بفتح دروب جديدة"⁽¹⁾

ومنا هنا فإن مسؤولية التربية في مجتمعاتنا المتخلفة يستوجب عليها أن تحذو نحو برنامج يجعل من المتعلم يكتشف طرقاً يتصدر بها موكب الإنسانية، وليس تعليمه طرقاً لتتبع خطى الآخرين، على أن تكون هذه التربية مشحونة بالنزوع الغيري أو الجماعي لتنمية القدرة على خلق الانسجام بين نشاطات المؤسسات التوثيقية والمعلوماتية.

رابعاً: محور بناء منظومة المهارات.

ويقصد بمنظومة المهارات خاصة الإنجازية منها، كل ما يساعد المتكون أو العامل بالمؤسسة التوثيقية من الخبرات التسييرية والإدارية والاتصالية والفنية والتقنية، للرفع من مدى الاستفادة من إمكانات وطاقات المعرفة الكامنة والمعطلة، لأن البيئة الرقمية تمتاز بأنها تمارس ضغطاً إضافياً يختلف بدرجة كبيرة عن قرينه في البيئة التقليدية، من حيث الزخم والسيلان المعلوماتي اللامتناهي حيث نسجل مثلاً نشر حوالي 1000 عنوان كتاب يومياً عبر المعمورة⁽²⁾، مما يفرض توفر مهارات وتقنيات وفنيات (إبداعية) جديدة في الفرد (الرقمي) الذي نحن بصدد تكوينه وتدريبه.

ويمكن توظيف واستثمار نموذج التكوين الأنجلوساكسوني LMD، في تكوين دفعات من المكتبيين بمهارات جديدة ومتوائمة مع المتغيرات والمتطلبات المتقلبة بحسب وتيرة النمو الاقتصادي والإشباع الثقافي والمخزون الاجتماعي.

فالخلاصة التي يرجى تحصيلها بعد بناء هذه المنظومة تكمن في رفع مستوى الأداء المهني الفني للمكتبي إلى أعلى مستويات النوعية والاحترافية المتقنة.

(1) مالك بن نبي؛ تر. عبد الصبور شاهين، عمر مسقاوي. مشكلة الأفكار. - دمشق: دار الفكر، 1987. - ص. 220

(2) عبد المجيد صالح بوعزة. التدفق المعلوماتي والفرق المعرفي: دراسة للمظاهر والتأثيرات وسبل التصدي مع إشارة للعالم العربي الإسلامي. - في: مجلة الملك فهد الوطنية. - مج 15، ع 2 (ديسمبر 2009). - ص.ص. 156 - 173.

وبأخذ هذا البعد أهمية من خلال توفر الكثير من التجارب الناجحة حول العالم في مجال إدارة المؤسسات التوثيقية، ولا يمكن في هذا الصدد أن ننظر إليها باستعلاء أو انهزام، وإنما بنظرة موضوعية باحترام شروط نقل التجارب والخبرات، لأن هذه الحلول غالباً ما تتجرّد من الكثير من الخصائص التي تعبّر عن كيانها، وبالتالي تبقى هذه الحلول صحيحة موضوعياً، وفاشلة موضوعياً أيضاً إذا لم يتم تهيئة تلك العناصر التي تجرّدت بمجرد النقل، والمتمثلة أساساً في العناصر الاجتماعية والثقافية.

خامساً: محور بناء المنظومة الوقائية (ممارسة اليقظة)

يتميز أي عمل أنه معرّض للكثير من الصعوبات والعراقيل (المؤقنة غالباً) والتي تترتب من ضعف الدراسة والتقدير، وعدم إشراك كل المتغيرات، أو لسبب قاهر، مما يعني في هذا السياق الرفع من وتيرة اليقظة التي تعبّر عن ترقب دائم ومستمر للمحيط من بوابة المستقبل، عكس المراقبة التي تقتصر على ممارسة فعل الحراسة من بوابة الماضي أو الشيء الموجود أصلاً.

وبالتالي فإن مؤسسات التوثيق والمعلومات عليها أن تعبئ رصيدها من الآليات المعرفية والقانونية والاقتصادية والسياسية... التي تمكنه من المساهمة الجادة في عملية الوقاية المبكرة من المستجدات التي لا تنفك أن تتوقف، وحتى لا تكون تصرفاتها مجرد ردود أفعال لا تخلو من الرياء وتعقب الموضة التكنولوجية.

وقد تكون اليقظة إحدى الوسائل التي يمكن بها ترصد متغيرات الحاضر لبناء المستقبل، إضافة إلى الاستثمار في الطاقات البشرية للمؤسسات التوثيقية من خلال البحث عن المعرفة الضمنية التي لا يتوصل إليها إلا باتباع أساليب جدّ مرنة واجتماعية.

كما أن فتح المجال للتعبير الحرّ ونشر مبادئ ديمقراطية الرأي والنقد، يعدّ من بين الطرق الفعّالة في الحصول على الكثير من المعلومات الضمنية لدى العاملين بهذه المؤسسات.

بالإضافة إلى أهمية "التخطيط العلمي"⁽¹⁾ البعيد عن الشعوذة الإدارية ومنطق التغيير بالوخز وردود الأفعال، بحيث يمكن -أي التخطيط العلمي- من جمع الأفكار والاقتراحات والمبادرات بطريقة علمية مدروسة ووفق معايير تدوب فيها النزعات

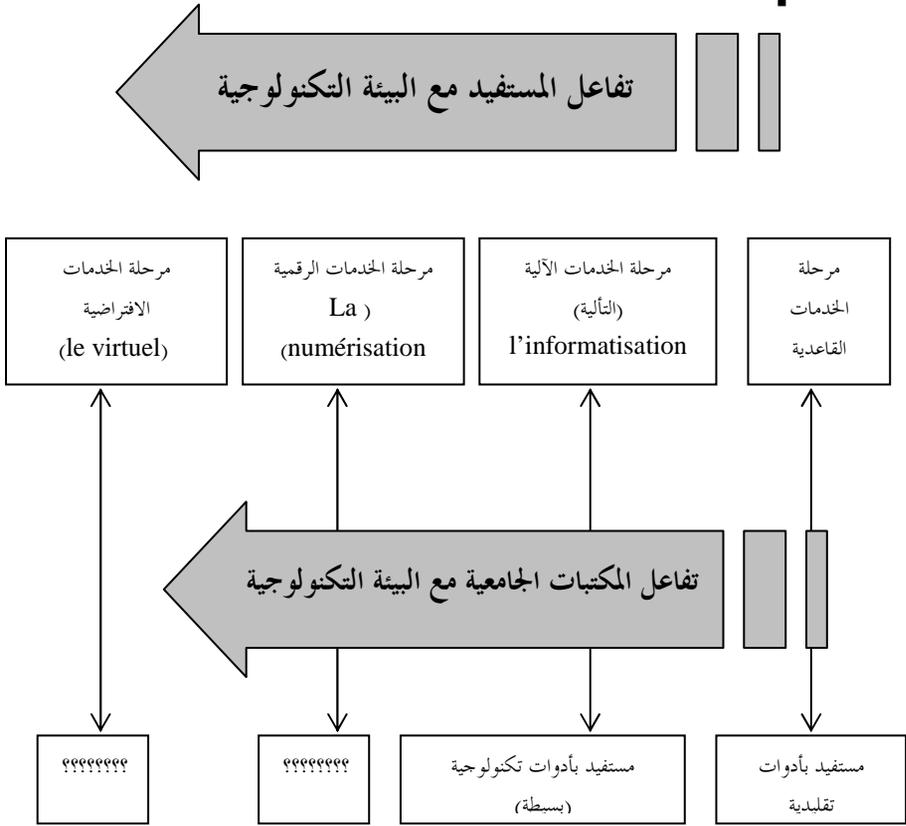
(1) سالم بن محمد السالم . التخطيط العلمي لبناء المكتبات المعاصرة: المكتبة المتخصصة أنموذجاً - في: مجلة الملك فهد الوطنية . - مج 15، ع 2 (ديسمبر 2009) . - ص.ص. 62-105.

الجهوية والدينية والإيديولوجية وغيرها ثم شحذها وجعلها تتساق في وتيرتها الإنتاجية لتحقيق القيمة المضافة.

فتكون بذلك مؤسساتنا الوثائقية والمعلوماتية مؤسسات علمية صلبة ومتينة تساهم في "تكرير" الخام الوطني من المعرفة والكفاءات، وتتواءم مع الإهتزازات الإبداعية التكنولوجية من جهة، والتحولات الجذرية من جهة أخرى التي ما انفكت لا تتوقف لحظة واحدة، فيكون رد فعلها حينئذ منسجماً مع المحيط الذي تعيش فيه بل وتبدع فيه أيما إبداع.

كذلك، يعدّ مهماً جداً التعرف على المشاريع الرقمية (مبادرات الرقمنة) الجارية على المستوى المحلي الداخلي وحتى الدولي لأجل عدم تكرار الجهود، فقد تكون هناك مشاريع تكميلية أو مشابهة، وفي هذه الحالة فإن التعاون في مثل هذه المشاريع محبذ إذا تمّ مراعاة الشروط الموضوعية لإنجاح هذه المشاريع كتوحيد المعايير وأنماط العمل. وستشجّع هذه الإجراءات التعاون والمضي قدماً وبوتيرة سريعة في تحقيق هذه المشاريع.

وفي هذا الصدد، لا بد أن تكون هناك نية وتوجه رسمي لاستيعاب هذه المشاريع التتموية، من خلال توفير قناة أو إيجاد آلية قانونية وتنظيمية لتسجيل هذه المبادرات في قاعدة بيانات وطنية. ويزداد هذا الأمر إلحاحاً خاصة وأن الظرف الذي تمرّ به البلاد النامية والجزائر خاصة، تتميز هذه المشاريع بأنها عبارة عن مبادرات ومحاولات فردية منعزلة، وبالتالي فإن هذه "القاعدة" تتيح تسجيل أي مبادرة للرقمنة وتسجيل كل المعلومات الخاصة بالمشروع، حتى يتمكن الجميع من معرفة المبادرات الجارية في الميدان، وتجنب التكرار من جهة والاستفادة من التجربة وكسب الخبرة من جهة ثانية. ففي الولايات المتحدة مثلاً هناك قاعدة البيانات HINCH المهتمة بمشاريع الرقمنة في مجال الإنسانيات. يمكن الإطلاع على القاعدة من خلال الرابط: www.INCH.org



شكل يوضِّح العلاقة بين تفاعل وحدات التوثيق (المكتبة) والمستخدم بالتكنولوجيات الحديثة.

فمن خلال ما سبق نقرّ بأنّ التكوين في مجال علم المكتبات والتوثيق باعتباره العمود الفقري لتخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة والمعرفة بشكل عام، لم يحض بعد بالاهتمام الكافي والمناسب سواء من خلال المحتوى (الأفكار) أو من خلال البنية التحتية (الأشياء)، وبالتالي فإنّ أيّ مساهمة لتحسين أداء هذا التخصص وترسيم المقاربات الجديدة للبحث فيه يعد بالفائدة على المعرفة بصورة أشمل، وذلك من خلال توضيح وإبراز الطرق المنهجية المثلى للبحث عن المعلومة واستكشاف مصادرها

وقنواتها، إضافة الى إبداع المنتجات الوثائقية في حال إعادة إنتاجها وتصميمها لإحداث القيمة المضافة في أي تخصص من مجالات المعرفة.

إن تفعيل هذه المحاور بكليتها، إذا ما توفرت خلالها الإرادة المقتربة بقوة القرار ستشكل لا محال دعفاً قوياً لمهنة تخصص علم المكتبات بصفة عامة، والوحدات التوثيقية بوجه خاص، وستعطي نفساً جديداً لمرافق المعلومات في مواجهة البيئة الرقمية الجديدة التي تكبر وتكبر من يوم لآخر، حيث تقاس فيه الأمم ليس بما تملك، بل بما تشارك به الآخرين.